اقتصاديون : دعم الدولة وإيجاد النظام المصرفي أهم وسائل تطوير القطاع الخاص

ما زال القطاع الخاص في العراق في بداية نموه الاقتصادي حيث ان الظروف الامنية ادت الى رحيل عدد كبير من رؤوس الاموال الخاصة الى خارج العراق ما ادى الى تراجع هذا القطاع وربما يكون سبب ذلك كثرة القوانين والقرارات السابقة التي سمحت بالاستيراد المفتوح والذي أدى الى إغراق السوق العراقية بمختلف البضائع الاجنبية (الرديئة) وعدم استطاعة القطاع الخاص مجاراة هذا الحال ما أدى الى تراجعه وتدهوره حيث ان هذه البضائع باتت تتسيد الاسواق وبالتالي حالت دون ايجاد البضائع المحلية انطلاقا من القاعدة الاقتصادية (البضاعة الرديئة تمنع ظهور البضائع الجيدة).

علي جابر

دور الدولة

يعد الجانب الامني هو السبب الرئيسي الذي ادى الى تراجع القطاع الخاص وكذلك ضعف دور الدولة في دعم القطاع الخاص هذا ما قاله الباحث الاقتصادي الدكتور عباس حميد آل يحيى مضيفاً: يحتاج الامر لتطوير القطاع الخاص وجود اقتصاديين يفهمون الواقع الاقتصادي وبإمكانهم وضع الستراتيجيات اللازمة لرفع كفاءة القطاع الخاص الذي يعد شريكا مهما للقطاع العام كما على الدولة من خلال جهاز الرقابة ان تحدد دخول البضائع الاجنبية وتحول الدخول العشوائي من خلال وضع الضوابط اللازمة ويحتاج الامر كذلك الى تهيئة الارضية اللازمة من كهرباء وخدمات أخرى وكذلك تطوير القطاع المصرفي الذي يمكن من خلاله تسهيل الكثير من الخطوات التي تؤدي الى تطوير القطاع الخاص وكذلك وضع السياسات المناسبة.

وترى أنعام الربيعي.. باحثة اقتصادية: ان كثرة البضائع المستوردة والرديئة والتي لا ترتقي لمستوى (الاستهلاك الفردي) تأتي من جهات خارجية في حين ان التاجر العراقي لا يستطيع ان يقوم بدوره بالشكل المطلوب بسبب عدم وجود اسناد له كما ان القطاعات الاخرى في العراق تحتاج الى تفعيل حتى لا نعتمد على الاقتصاد الواحد وهو النفط بل يجب دعم القطاع الزراعي والصناعي مثلا هناك مجموعة من الفلاحين لديهم مضخات ماء من مناشئ جيدة مثلا من اليابان عندما يجدون بضائع جديدة من مناشئ رديئة ماذا يؤدي الامر بالتأكيد يؤدي الى اضطرارهم لشرائها وبالتالي يؤدي الامر الى تراجع في الانتاج وهنا يبرز دور الدولة في دعم الفلاح من خلال تشجيع القطاع الخاص في استيراد وإنتاج كل ما يخدم هذا القطاع ويؤدي الى تطويره.

لا بد من الشراكة

لكي يتطور القطاع الخاص في العراق لا بد من الانفتاح والشراكة من قبل الشركات الكبيرة والصغيرة يمكنها النهوض بالقطاعات المختلفة وان تسهل الدولة عملية القروض هذا ما قاله الاستاذ سالم علي ناصر.. خبير اقتصادي وأضاف: لا يمكن تطوير القطاع الخاص من خلال الامور النظرية بل لا بد من دعم الدولة وتطوير السياسة المصرفية وتعديل القوانين القديمة وتشريع قوانين جديدة يمكن من خلالها دفع عجلة الاقتصاد الى الأمام وتشجيع الاستثمار ودعوة الشركات المختلفة لإنشاء المصانع والشركات ويحتاج الامر الى دعم الشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء وحصر دخول البضائع من قبل الدولة وإعطاء الأولوية للبضائع المحلية.

اما المحامي طارق منديل فقد قال: لا بد من وجود ضمانات تحافظ على وجود القطاع الخاص والنظام المصرفي في العراق يحتاج الى هيكلية ويحتاج الامر الى تفعيل قانون الاستملاك رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ الذي يعتبر تشريعاً مهماً يضاهي التشريعات العالمية حيث يمكن من خلاله تشجيع الاستثمارات في العراق ويمكن من خلاله الاستفادة من الشركات العربية والعالمية في العراق واما دور الحكومة فمهم حيث انها تستطيع ان تمد العون عن طريق المساندة والقروض ثم بعد ذلك وبعد ان تنجح هذه الشركات تسحب نفسها بعد ان تستطيع هذه الشركات التابعة للقطاع الخاص ان تقف على الارض والمستفيد من ذلك هو الشعب وهذا الامر يجعل الحكومة هي صاحبة القرار وفي نفس الوقت تكون داعمة ومشجعة على نمو وتطوير القطاع الخاص فلا نريد ان يكون دعم الحكومة دون ضوابط وأسس وبالتالي تعطي المال ثم لا تتحقق اي نتيجة وكأن شيئا لم يكن فلابد من ايجاد قواعد وضوابط وتشريعات تحدد نظام عمل الدولة في دعم القطاع الخاص المهم في تطوير الاقتصاد برمته.

الأرضية المناسبة

ولابد لتسهيل عمل القطاع الخاص من ايجاد الارضية المناسبة ومنها الأرض والتشريعات المصرفية وتسهيل دور الدولة في القروض هذا ما قالته خولة محمد مظلوم.. مدرسة اقتصاد، مضيفة: لقد نجح القطاع الخاص في إقليم كردستان حيث ان القطاع الخاص بات شريكا فعالا للقطاع العام وطور البنى التحتية في الاقليم ويمكن من خلال القطاع الخاص كذلك القضاء على البطالة في العراق من خلال تشغيل اعداد كبيرة من الشباب العاطلين وهذا الامر يوجب وضع الدراسات ذات النتائج السريعة وليس التلكؤ، كما يحتاج الامر الى الاعتماد على الكفاءات التي تستطيع ان تنهض بالواقع الاقتصادي ككل.

من الواقع الاقتصادي

السياسة النقدية

عباس الغالبي

دأبت السياسة النقدية التي أنتهجها البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠٠٤ على السعي لكبح جماح التضخم الذي ارتفعت معدلاته بشكل كبير وصل الى أكثر من ٧٠٪ ما شكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد العراقي الذي كان يعاني أصلاً أزمات خطرة جراء السياسات الاقتصادية المتخبطة قبل عام ٢٠٠٣.

وباستخدام البنك المركزي أدواته النقدية المتمثلة بالسعي لخلق حالة من الاستقرار لسعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية لانتشال النظام النقدي من إخفاقات التضخم الناتج عن تدهور اسعار الصرف، بحيث وصلت نسبة سعر صرف الدينار ما يزيد على ٤٠٪ من قيمته منذ عام ٢٠٠٤، سعياً لاستعادة الثقة بالدينار والقضاء على ما يسمى بظاهرة الدولرة.. واعتمدت السياسة النقدية أحد أبرز أدواتها متمثلة في سعر الفائدة كوسيلة لامتصاص التضخم لاستقطاب الكتلة النقدية وما نجم عن رفع سعر الفائدة من احتواء المضاربة التي قد تحدث فيما اذا لجأ البنك المركزي الى خفض أسعار الفائدة، وهذا يعني ان السياسة النقدية سعت الى لجم جماح التضخم ونجحت في ذلك بشهادة الجميع وهذا ما يتعارض فكراً وواقعاً مع خفض أسعار الفائدة التي كانت تنادي بها أوساط اقتصادية واستثمارية وحتى سياسية من دون الالتفات الى حقائق علمية لا يمكن الحياد عنها في ظل الظروف التضخمية الهائلة التي يمر بها العراق، ونحن بهذا لا نريد إنصاف المركزي في سياسته بقدر ما نعرض الحقائق العلمية الواقعية التي تسير فيها السياسة النقدية المتبعة حالياً والتي يعدها البعض معوقاً للنشاط الاستثماري في وقت جنت بعض أهدافها والتي تمثلت في خلق نظام صرف حقيقي مستقر للعملة المحلية سعياً لإيجاد حالة من الثقة لدى الجمهور بهذه العملة، واذا ما علمنا ان النشاط الاستثماري المعلن لم يسر بشكل يمثل أدنى مستويات الطموح ولا نريد ان نخوض في الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ذلك وتتعلق بأبعاد سياسية وأخرى امنية ووحالات من الفساد المالي والإداري.

واعتمدت السياسة النقدية أحد أبرز أدواتها متمثلة في سعر الفائدة كوسيلة لامتصاص التضخم لاستقطاب الكتلة النقدية وما نجم عن رفع سعر الفائدة من احتواء المضاربة التي قد تحدث فيما اذا لجأ البنك المركزي الى خفض أسعار الفائدة، وهذا يعني ان السياسة النقدية

ويمكن ان نرى عدم الإفادة من قانون الاستثمار المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والذي أصبح شبه معطل في ظل موازنات استثمارية هائلة للأعوام الثلاثة الماضية، فضلاً عن بقاء القطاع الخاص معتمداً على القروض الميسرة بسبب هروب رؤوس الأموال خارج البلد.

لذا فان السياسة النقدية أمام تحد كبير يتعلق بالمشكلات التضخمية واتساع النشاط الاستثماري ما يتطلب تنسيقاً كبيراً بين السياستين المالية والنقدية وصولاً الى مرافئ الأمان والرخاء الاقتصادي.

محافظون: تخفيض النفقات الاستثمارية سيؤثر سلباً في تنفيذ المشاريع المهمة بالمحافظات

بغداد/ المدى

اجمع عدد من المحافظين على ان تخفيض النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة للعام الجاري سيؤثر سلباً في تنفيذ المشاريع الستراتيجية في محافظاتهم ..واكدوا في تصريحات لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان تخفيض الموازنة حالة مؤقتة بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً، الا انها لن تساعد على تنفيذ اسرع وامثل لمشاريع البنى التحتية كافة.

وقال محافظ كربلاء عقيل الخزعلي ان تخفيض المبالغ سيصيب عمل الحكومات المحلية بالخلل من الناحية العمرانية، خاصة بعد اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء تلاه اعمام وزارة التخطيط والتعاون الانمائي برفع الصلاحية في الاعلان عن اي مشروع او طرح للدراسة خلال العام الحالي.

وأضاف الخزعلي: ان هذا الامر يستدعي بالضرورة نوعا من التقهقر على مستوى الخدمات المقدمة خصوصا في مجالات البنى التحتية والماء والكهرباء والصحة والتربية، لاننا كحكومة محلية لانستطيع ان نتخذ خطوات بعيدة عن التخطيط المالي.

من جانبه لفت محافظ النجف اسعد ابو كلل الى ان تخفيض الموازنة الى اكثر من ٣٠ ٪ سيؤدي الى تعطيل تنفيذ مشاريع كبيرة تم اعدادها في وقت سابق من العام الماضي وتأجيل عدد آخر في المحافظة.

وقال ابوكلل: ان ما يؤسف له عدم وجود ستراتيجية اقتصادية لاستغلال الارتفاع الكبير الذي طرأ على الاسعار، حيث لم تتم زيادة الانتاج مما لم يهيأ لرفع الواردات المالية للعراق ودعم موازنته المالية.

وكشف ابو كلل عن الاستعداد لوضع حزمة من القوانين المحلية ورفعها الى مجلس المحافظة لغرض الحصول على موارد مالية محلية.

وأضاف: ان القوانين التي ننوي تقديمها ستركز على الاستفادة من المخصصات المالية المتأتية من قطاع السياحة ومعامل المقالع ومطار النجف الدولي ومشاريع خدمية أخرى، مشيراً الى ان الهدف هو مواصلة العمل بالمشاريع بالتنسيق مع مجلس المحافظة.

اما محافظ البصرة محمد مصبح الوائلي فرجح ان التخفيض لن يمر دون حدوث تأثير في مختلف القطاعات.

وقال: ان توفير الاموال اللازمة سيسهم في الاسراع في تنفيذ اي مشروع ، ونحن في المحافظة اعددنا دراسات وخططا لمواجهة اي انخفاض في الموازنة خاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية والمشاريع العمرانية الكبيرة التي نطمح لتنفيذها.

يذكر ان الهيئة الوطنية للاستثمار عقدت مؤخرا ندوتها التخصصية تحت شعار (الاستثمار ركيزة أساسية في مستقبل الاقتصاد العراقي) بهدف تطوير عمل هيئات الاستثمار في محافظات العراق ومناقشة المعوقات والحلول المقترحة لتفعيل عملها في مجال الترويج وجذب الاستثمارات.

وزير المالية: حجم الاموال العراقية يتجاوز السبعين مليار دولار

بغداد/ المدى

قال وزير المالية باقر جبر الزبيدي ان حجم الاموال العراقية يتجاوز السبعين مليار دولار بين احتياطي المصرف المركزي وتلك المودعة في حساب صندوق التنمية.

ونقل بيان لوزارة المالية عن الزبيدي قوله «اعتقد ان العراق بوضع جيد، فلديه رصيد من العملة الاجنبية بحدود ٤٤ مليار دولار لدى البنك المركزي ولدينا في الوزارة في حساب صندوق تنمية العراق بين ٢٥ الى ٣٠ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٨».

وأضاف: «لولا هذا الرصيد لاصبحت ازمتنا كما حصل في دول عديدة ودول نفطية كفنزويلا نحن تجاوزنا الازمة لهذا العام حتى بدايات العام القادم».

وكان الوزير يرد بذلك على انتقادات كثيرة وتحذيرات من ان العراق سيواجه ازمة اقتصادية خطرة بسبب تراجع اسعار النفط الذي يشكل ٩٤ بالمئة من عائدات الدولة.

وتابع «لدينا خطة لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ باستحداث موارد جديدة منها قانون التعرفة الجمركية الذي سيأتي بعائد كبير للدولة وهناك القيمة المضافة التي يعمل بها الاردن ولبنان وغالبية الدول».

واشار الى مشاريع تؤمن «عائدا كبيرا للدولة مثل اعطاء شركة رخصة رابعة للموبايل ورخصة للجيل الثالث ونفكر بكثير من الواردات غير النفطية لدعم اقتصاد العراق».

مراجعات نهائية مع صندوق النقد الدولي

بغداد/ المدى

قال وزير المالية باقر جبر الزبيدي ان المباحثات مع صندوق النقد الدولي في عمان هي آخر مراجعة بين العراق وصندوق النقد الدولي بعد ان دامت ٤ سنوات.

وأضاف مصدر مطلع في الوزارة بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي /واع) انه» نتج عن هذه العلاقة الكثير من الفوائد للعراق منها خفض مايقارب ٨٠٪ من ديونه والبالغة (١٤٠) مليار دولار مع دول نادي باريس بالأتفاق مع صندوق النقد الدولي».

يذكر ان العراق وقع اتفاقية في ٢٠٠٤ بين وزارة المالية العراقية وصندوق النقد الدولي حيث يقدم للعراق جملة من ألنجازات بضمنها اطفاء الديون وتقديم الخبرات واقامة الدورات مقابلها يلتزم العراق بشروط صندوق النقد الدولي.

توقيع عقد لتطوير مصفاة في البصرة

بغداد/ المدى

قال مهندس كبير بمصفاة البصرة ان العراق عقد صفقات مع ثلاث شركات تشيكية صغيرة لتجديد واحدة من اهم مصافي تكرير النفط في الجنوب في ظل جهود البلاد لتحديث البنية التحتية المتصدعة لقطاع الطاقة

وقال وحيد سلمان بحسب وكالة رويترز ان العقود التي تتراوح قيمتها بين ٥٠ مليوناً الى ٧٠ مليون دولار من شأنها تعزيز الطاقة الانتاجية للمصفاة الواقعة بالبصرة مركز النفط الرئيسي بالعراق بمقدار النصف.

وتبلغ الطاقة الانتاجية الحالية للمصفاه ١٦٠ ألف برميل يوميا ويتم تشغيلها بما يقرب من ٩٠ بالمئة من تلك الطاقة.

واضاف انه ستقوم احدى الشركات الثلاث ببناء محطة تكرير اضافية من شأنها ان ترفع الطاقة الانتاجية بما لا يقل عن ٧٠ ألف برميل يوميا في المصفاة التي تنتج البنزين والكيروسين والديزل وغاز البترول المسال.

وتمكن العراق اخيرا خلال العام الحالي من تكرير كمية من البنزين تكفي لاغراض النقل المحلي بعد ان ظلت البلاد تستورد الوقود لسنوات عديدة منذ سقوط النظام عام ٢٠٠٣ .

وينتج العراق نحو ٢,٤ مليون برميل من النفط الخام يوميا.

وسوف يقوم العراق قريبا بدعوة الشركات الاجنبية لتقديم العروض من اجل الفوز بعقد تزيد قيمته على مليار دولار لبناء وتركيب وحدة تكسير حفزي للسوائل داخل مصفاة بيجي أكبر مصافي تكرير النفط بشمال البلاد والتي تبلغ طاقتها الانتاجية الاولية ٣٢٠ ألف برميل يومياً.

تجاوز مليارين ونصف مليار دينار حجم التداول لآخر جلسات سوق العراق

بغداد/ قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ارتفاع المؤشر القياسي لقطاع الزراعة بنسبة (٠,٠٢٠٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاعي التأمين والاستثمار على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة وانخفاض الرقم القياسي لقطاعات المصارف بنسبة (٠,٥٦٠٪) والخدمات بنسبة (٠,٠٠٩٪) والصناعة بنسبة (٤,٠٠٩٪) والفنادق بنسبة (١٠,٠٨٨٪) .واعتبرت الجلسة الاعتيادية من حجم التداول؛ الجلسة التى عقدت يوم الثلاثاء الماضي وهي ثامن جلسة تداول لشهر آذار الجاري، حيث جرى فيها تداول اسهم (٤٨) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز(١,٦٩٩) مليار سهم بقيمة تجاوزت (٢,٨٢٤) مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ (٤٢١) عقد تداول وقد تميز قطاع المصارف في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٦٠,١٪) وحجم التداول بنسبة (٦٠,٤٪) وجاء قطاع الصناعة ثانيا» من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٣٤,٧٪) وحجم التداول بنسبة (٣٠,١٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية . وقد تميزت الجلسة ايضا بتنفيذ (٤١) عقد قاعة لغير العراقيين على اسهم شركات قطاعات المصارف والخدمات والصناعة والفنادق والزراعة تجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (٨٢) مليون سهم بقيمة تجاوزت (١٤٢) مليون دينار والشركات هي : مصرف بغداد والمصرف الاسلامي ومصرف الشرق الاوسط ومصرف الاستثمار ومصرف البصرة ومصرف الائتمان ومصرف بابل ومصرف الخليج ومصرف الاتحاد ومصرف كردستان والمصرف المتحد والمعمورة العقارية والامين العقارية والبادية للنقل العام والمنصور الدوائية والبيرة الشرقية وبغداد الغازية والأصباغ الحديثة والمعدنية والدراجات وصناعة الكارتون وفنادق كربلاء وفندق بغداد وا الثرار الزراعية .و من (٩١) شركة مدرجة

اتحاد الصناعات العراقية يعلن عن قروض ميسرة للصناعيين

بغداد/ المدى

كشفت مديرة اتحاد الصناعات العراقية فرع كربلاء حوراء عبد الله عن وجود قروض ميسرة بقيمة ١٢٠٠٠ دولار سيتم دفعها على شكل وجبات للمستحقين بدون فوائد ويتم تقسيطها على مدى اربع سنوات.

وقالت عبد الله في تصريحات صحفية ان القروض اقرت بناء على تعليمات صادرة من نائب رئيس الوزراء برهم احمد صالح وبالتعاون مع دائرة التنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والمعادن.

من جانب آخر رفضت عبد الله الدعوات التي تقضي بدمج اتحاد الصناعات العراقية بغرف التجارة معللة ذلك لكون ان اتحاد الصناعات يعمل من اجل احياء الواقع الصناعي بينما تذهب غرف التجارة في اتجاه بعيد عن هذا المعنى، محملة اطرافا لم تسمها مسؤولية الحديث بالنيابة عن اتحاد الصناعات فرع كربلاء بشكل غير رسمي.

وزارة البيئة تعلن سلامة المواقع البيئية في محافظات واسط وبابل وكربلاء

بغداد/ المدى

أعلنت وزارة البيئة خلو المواقع البيئية الواقعة على امتداد محافظات واسط وبابل وكربلاء.

وذكر بيان للوزارة أن كوادرها أجرت مسوحات بيئية لـ(٢٦) نموذجاً بيئياً تم جمعها من مواقع منتشرة على امتداد المحافظات المذكورة. وأضاف البيان أن كوادر الوزارة أجرت فحوصات على النماذج الغذائية المستوردة، مؤكدة صلاحيتها للاستهلاك البشري من الناحية الإشعاعية. في إطار التعاون والتنسيق مع تشكيلات الوزارات الأخرى، وضمن مشروعها الاهوار، وإبداء الدعم لفحص عدد من نماذج بيئية، أجرت الكوادر فحص (١٥) نموذجاً من تربة ومياه وحشائش في أهوار محافظة البصرة. وأكد البيان أن نتائج التحليل المختبري أظهر خلوها من التلوث الإشعاعي.